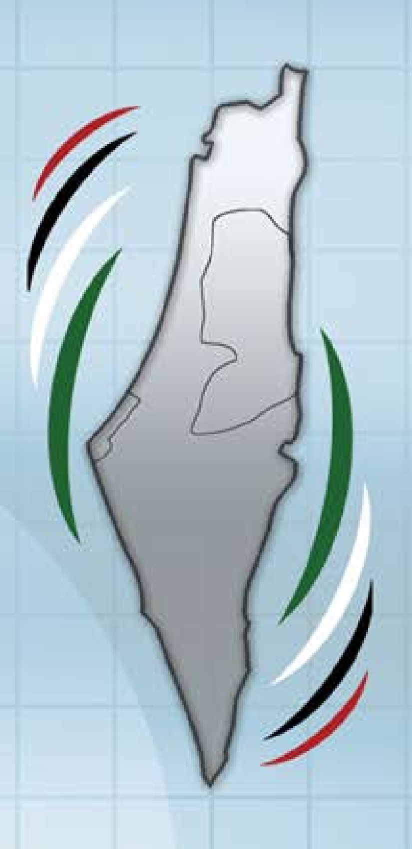
ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2021 – 2020



تحرير

أ. د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2020 – 2021

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

2022



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

مقدمة

يَصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بشكل دوري منذ سنة 2005 عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وهذا الإصدار هو المجلد الثاني عشر من مجلدات التقرير الاستراتيجي؛ والذي يغطي بشكل شامل قضية فلسطين خلال سنتي 2020–2021، ويستشرف المسارات المستقبلية.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره أ. د. محسن محمد صالح (الأستاذ في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، بالرصد والاستقراء والتحليل للأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق ومدقق وفق مناهج البحث العلمي، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية.

وقد شارك في كتابة التقرير وإعداده 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، هم: أ. أشرف بدر، وأ. إقبال عميش، وأ. باسم القاسم، وأ. ربيع الدنان، وأ. زياد ابحيص، وأ. ساري عرابي، ود. سعيد الحاج، وأ. د. طلال عتريسي، ود. عبد اللطيف سدة، وأ. د. معين محمد عطا رجب، ود. مهند مصطفى، وأ. هاني المصري، وأ. وائل سعد، وأ. د. وليد عبد الحي. كما يقوم بمراجعة التقرير هيئة استشارية متخصصة.

وفيما يلي ملخص التقرير، الذي يزيد حجمه الأصلي عن 400 صفحة؛ مع ملاحظة أن هناك بعض المعطيات الإحصائية غير نهائية، أو لم تصدر بعد عن الجهات الرسمية والمتخصصة المعنية. وهي معطيات سيتم إدخالها على النسخة النهائية للتقرير عند توفرها.

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

إذا أردنا أن نلخص الوضع الفلسطيني الداخلي خلال السنتين الماضيتين 2020–2021، فيمكن القول إنهما شهدتا الانفراج الداخلي الأكبر منذ عشر سنوات، كما شهدتا الإحباط الأكبر في الفترة نفسها. فقد عُقدت آمال كبيرة على إنجاح المصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني منذ صيف 2020، غير أن الأمور انتهت في سنة 2021 إلى فشل ذريع، صاحبه أكبر أزمة ثقة ومصداقية تعاني منها قيادة السلطة والمنظمة في الوسط الفلسطيني.

وخلال سنتي 2020–2021 استمرت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، واستمر تعارض مسارَي التسوية والمقاومة، بين القوى الفلسطينية الرئيسية، مع غياب البرنامج الوطني الذي يضبط الثوابت ويدير المرحلة. كما استمر تدهور مكانة منظمة التحرير ومؤسساتها؛ ولم ينعقد المجلسان المركزي والوطني، منذ سنة 2018، مما يعني تعطيلاً فعلياً لمنظمة التحرير، ومخالفة صريحة للائحة الداخلية للمجلس المركزي.

واستمر تآكل السلطة الفلسطينية، وتحوُّلها بشكل أكبر إلى أداة وظيفية بيد الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس دورها الأمني؛ وبالتالي تراجع المبرر الوطني الذي وُجدت لأجله، وهو التحوّل إلى دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين المحتلة سنة 1967. ولذلك، لم يكن مستغرباً أن تستأنف السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع الاحتلال، بعد تجميده العلني لنحو ستة أشهر (أيار/ مايو – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020)، بالرغم من أن سبب التجميد كان مرتبطاً بقضية "وجودية" للسلطة نفسها، بل لقضية فلسطين، وهي إعلان بنيامين نتنياهو عن مشاريع الضمّ للضفة، والإنفاذ العملي لـ"صفقة ترامب". كما تراجعت السلطة أيضاً عن موقفها من استمرار الاحتلال في الخصم من إيرادات "المقاصة"، بعد أن كانت ترفض استلامها منقوصة. وفي المقابل، تَراجعت حاجة الاحتلال غير الأمنية للسلطة نفسها، وتابع تضييقه عليها أو تجاوزه لصلاحياتها، مع تضخُّم دور مُنسَّق أعمال حكومة الاحتلال في الضفة.

وبالرغم من أنّ تشكيل حكومة اشتية في 10 آذار/مارس 2019 كان إلغاء صريحاً لتفاهمات الشاطئ سنة 2014 بين حركتي حماس وفتح، فقد بقيت الحكومة "الفتحاوية" على حالها، ولم تقم السلطة الفلسطينية بتغييرها أو إجراء تعديل واسع عليها، باستثناء استكمال وزارتَي الداخلية والأوقاف مطلع سنة 2022. وقد تتابعت الأحداث التي ألقت بظلالٍ سلبية أكثر قتامة على أداء السلطة الفلسطينية في رام الله، كإلغاء الانتخابات، ومعركة سيف القدس، التي تصدَّرتها حركة حماس؛ ومقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات على يد قوة أمنية فلسطينية في أثناء اعتقاله، مما أثار موجة احتجاجات واسعة؛ وتسريب ملفات فساد، كان أبرزها صفقة لقاحات مع الاحتلال قريبة انتهاء الصلاحية، وتقليص التمويل الأجنبي

للسلطة الفلسطينية، وعجزها عن دفع رواتب موظفيها كاملة، وهو الأمر الذي انتهى بالسلطة الفلسطينية لمحاولة تعزيز دورها ومكانتها، من خلال الاستناد للقوة الأمنية.

وقام رئيس السلطة بتشديد قبضته على المؤسسات الرسمية وتوسيع صلاحياته، من خلال مزيد من "التغوّل" على السلطة التشريعية، خصوصاً بعد حلّ المجلس التشريعي، وعلى السلطة القضائية كذلك. فقد أصدر الرئيس عباس، في كانون الثاني/ يناير 2021 قرارات تخصّ تشكيل المحاكم النظامية، وتعديل قانون السلطة القضائية المقرّ منذ سنة 2002، وكذلك تشكيل المحاكم الإدارية، في اتصال مع إجراءات وقرارات سابقة تتعلق بالسلطة القضائية. ووصل الأمر في السلطة إلى ما هو أقرب إلى حكم الفرد المدعوم بنظام شمولي أمني، بما يؤدي إلى مزيد من تجريف الحياة الوطنية والسياسية.

في الإطار الفصائلي، انقسمت حركة فتح في الانتخابات التشريعية الملغاة إلى ثلاث قوائم، وأدى ذلك إلى فصل عضو لجنتها المركزية ناصر القدوة، كما توزّع اليسار الفلسطيني على أربع قوائم، وقد تعطلت الانتخابات الطلابية بسبب جائحة كورونا، ولم تشهد الساحة الفلسطينية إلا انتخابات نقابة المهندسين التي فاز برئاستها تحالف حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانتخابات محلية جرت الجولة الأولى منها في القرى الفلسطينية في 2021/12/11، وأقرتها السلطة منفردة، مما دعا حماس لمقاطعتها سياسياً، وهي الانتخابات التي عكست تراجعاً كبيراً لحركة فتح في معاقلها التاريخية في القرى والبلدات الريفية. أما حركة حماس فقد أنجزت انتخاباتها الداخلية الدورية التي تجريها كل أربع سنوات، حيث تم التجديد لإسماعيل هنية في رئاسة الحركة، ولصالح العاروري في قيادة الضفة الغربية، وليحيى السنوار في قيادة قطاع غزة، بينما عاد خالد مشعل للعمل التنفيذي قائداً للخارج.

وقد تكرر توظيف قيادة السلطة والمنظمة (قيادة فتح) السياسي التكتيكي لملف المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني، لمواجهة ضغوط أو تحديات خارجية، ولاجتياز بعض الاستحقاقات بما يظهر تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية تحت قيادة واحدة كما حدث مع "صفقة ترامب"؛ ثم العودة إلى السلوك السياسي المهيمن والمهمش للقوى الفلسطينية، بعد انتفاء المصلحة المؤقتة. فبالرغم من التفاؤل الذي أشاعته قيادات في حركتَي حماس وفتح، بإنجاز الحركتين اتفاقاً يذهب بهما لتسوية الخلافات من بوابة انتخابات شاملة متتالية، تبدأ بالانتخابات التشريعية، ثم ما تلا ذلك من اجتماعات للقيادة الفلسطينية برام الله بمشارك حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، واجتماع للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في كلّ من بيروت ورام الله على نحو متزامن، والاتفاق على تفاصيل العملية الانتخابية وإصدار المراسيم اللازمة وتسجيل الكتل الانتخابية بالفعل، فإنّ سنة 2021 انتهت بالمزيد من الانقسام والتباعد بين مجمل القوى الوطنية وبين السلطة الفلسطينية، التي لم تلغِ الانتخابات فحسب، ولكنها كثَّفت من الاعتقال

السياسي، وملاحقة الفعاليات الشعبية للفصائل الفلسطينية، ولم تقتصر الملاحقة على حركة حماس، بل مسّت الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، بالإضافة لملاحقة النشاط الطلابي، وذلك مع اتهام قوى اليسار، ولا سيّما الجبهة الشعبية للسلطة الفلسطينية، بمحاصرتها مالياً، وابتزازها سياسياً بمخصصاتها لدى منظمة التحرير.

من ناحية أخرى، اتجه الشارع الفلسطيني بشكل أكبر نحو دعم مسار المقاومة، والانفضاض عن مسار التسوية، وتصدَّرت حماس المشهد الفلسطيني شعبياً وعسكرياً، خصوصاً بعد تعطيل الانتخابات وبعد معركة سيف القدس.

أما أبرز التوقعات على الصعيد الداخلي الفلسطيني:

1. استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، واستمرار تدهور المؤسسات الرسمية الفلسطينية، طالما ظلت القيادة الحالية ممسكة بزمام الأمور.

وبالتالي، ليس ثمة أفق حقيقي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإجراء انتخابات نزيهة شفافة؛ وستستمر هذه القيادة في إدارة هذا الملف في إطار تكتيكي غير جاد، طالما أنها لا تضمن أن الترتيبات لا تعيد انتخابها، ولا تضمن للفصيل الذي تُمثله استمرار الهيمنة على الحياة السياسية الفلسطينية.

2. مع استمرار تآكل السلطة وانكشاف دورها الوظيفي وانكماش القاعدة الشعبية الداعمة، تتزايد احتمالات لجوء السلطة إلى التعويض عن ذلك بمزيد من السلوك الأمني والقمع السياسي لضمان بقائها، مع الاتكاء على البيئة الإقليمية والدولية في تثبيت "شرعيتها". وهو ما يعني مزيداً في "الولوغ" في الدور الوظيفي، ومزيداً من الانفضاض الشعبي عنها.
3. ستتزايد الضغوط الفصائلية والشعبية الفلسطينية باتجاه تشكيل قيادة فلسطينية انتقالية مؤقتة للقيام بالإجراءات اللازمة لترتيب البيت الفلسطيني، أو إحالة هذه الصلاحية إلى جهة محايدة تملك صلاحيات كاملة وضمانات حاسمة غير قابلة للتعطيل؛ بعد أن فقدت القيادة الحالية شرطَي الثقة والمصداقية، لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني.
4. ثمة فرصة معقولة لتشكيل جبهة أو اصطفاف وطني فلسطيني داعم لخط المقاومة، وضاغط باتجاه إعادة بناء المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ويتكون أساساً من حماس والجهاد والجبهة الشعبية، مع قابليته للاتساع ليشمل قوى وفصائل ورموزاً فلسطينية في الداخل والخارج تدفع في هذا الاتجاه.

5. هناك احتمال متزايد بتغير في القيادة الفلسطينية، بغياب الرئيس محمود عباس عن المشهد؛ غير أن الفصيل المهيمن على المؤسسات الرسمية "فتح"، سيبذل ما بوسعه لاستمرار هيمنته ولإبقاء القيادة بيد أحد شخصياته، مدعوماً ببيئة عربية ودولية داعمة لمساره السياسي، ورافضة لتقدم تيار المقاومة والتيار الإسلامي لاستلام القيادة.
6. ستتاح فرص أفضل للعمل الشعبي وللمبادرات الشعبية في الداخل والخارج، والتي ستملك فرص التأثير في الساحة الفلسطينية إذا ما أحسنت إدارة إمكاناتها، في ضوء الفراغ الذي أحدثه تعطّل مسار المصالحة، وحالة العجز وفقدان الرؤية والاتجاه الذي تعاني منه القيادة الفلسطينية.
7. سيتواصل الضغط على خط المقاومة لمحاولة تطويعه وتهميشه، وقطع الطريق على تصدّره للمشهد الفلسطيني، بما في ذلك استمرار الحصار على قطاع غزة، وتجفيف مصادر الدعم المالي والشعبي والسياسي، والتشويه الإعلامي. غير أن هذا التيار سيتمكن من تجاوز المرحلة إذا حافظ على تماسكه الداخلي، وعلى بوصلته، وعلى إدارة إمكاناته بالشكل الأفضل، وإذا تمكن من استيعاب شرائح أوسع من الشعب الفلسطيني.

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية

تُشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2021 (مطلع 2022) نحو 14 مليون نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 7.037 ملايين نسمة (50.2%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6.964 ملايين نسمة (49.8%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو 1.673 مليون نسمة في فلسطين المحتلة سنة 1948، ونحو 5.291 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3.154 ملايين في الضفة الغربية (59.6%)، و2.137 مليون في قطاع غزة (40.4%). ويُقدَّر عدد الفلسطينيين في العالم العربي بنحو 6.287 ملايين نسمة نهاية سنة 2021.

ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2021 بنحو 4.493 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32.1% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.8% من فلسطينيي الشتات). ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.795 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 749 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. حيث تشير بعض التقديرات، مثلاً، إلى أن عدد الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية لا يقلّون عن 600 ألف نسمة، يعيش أكثر من نصفهم في تشيلي.

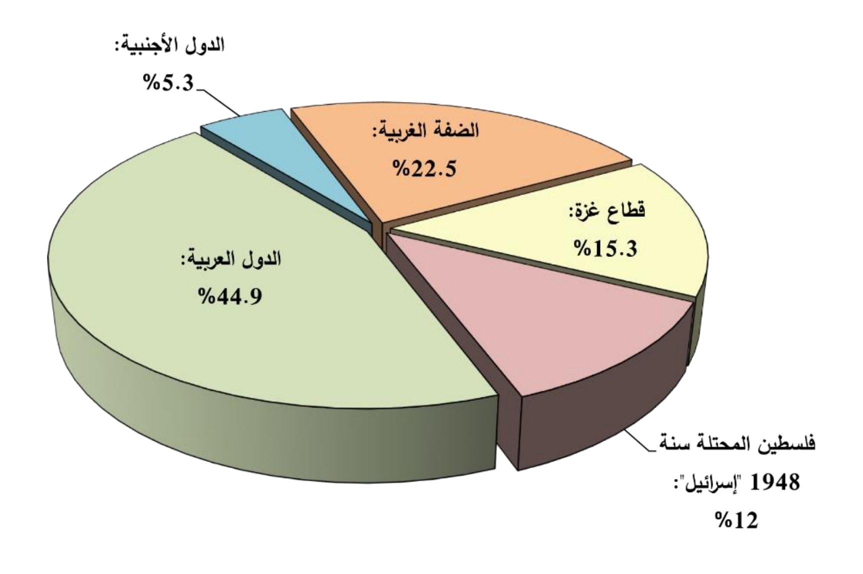
وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 75% من فلسطينيي الخارج يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة (الأردن، وسورية، ولبنان)، مما يدل على أن الفلسطينيين ما زالوا ملتصقين وقريبين من أرضهم، ويتطلعون لعودتهم حتى بعد نحو 74 عاماً على نكبة فلسطين 1948؛ وأن عودتهم مسألة عملية وممكنة. وهو الارتباط نفسه الذي يشمل الفلسطينيين في باقي أرجاء العالم، والذي تظهر ملامحه في مؤسسات العودة وأنشطة وفعاليات الجاليات الفلسطينية في البلاد العربية وأوروبا وآسيا والأمريكيتين وأستراليا.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2020 و2021 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2020		2021	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,086.8	22.6	3,154.4	22.5
	قطاع غزة	2,077.4	15.2	2,136.5	15.3
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,634.5	11.9	1,673.6	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**6,798.7**	**49.7**	**6,964.5**	**49.8**
الأردن*		4,388	32.1	4,493	32.1
الدول العربية الأخرى		1,757.2	12.8	1,794.6	12.8
الدول الأجنبية		738.4	5.4	749.4	5.3
فلسطينيو الخارج		**6,883.4**	**50.3**	**7,037**	**50.2**
المجموع الكلي		**13,682**	**100**	**14,001.6**	**100**

* بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2020 والتي تتراوح بين 3.1% و2.3%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب مكان الإقامة نهاية سنة 2021 (%)



وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 7.037 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 2.242 مليون لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 9.429 ملايين لاجئ،

أي نحو 67.3% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك في نهاية سنة 2021. وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في مطلع سنة 2021 نحو 6.389 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو بسبب وجودهم في غير أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

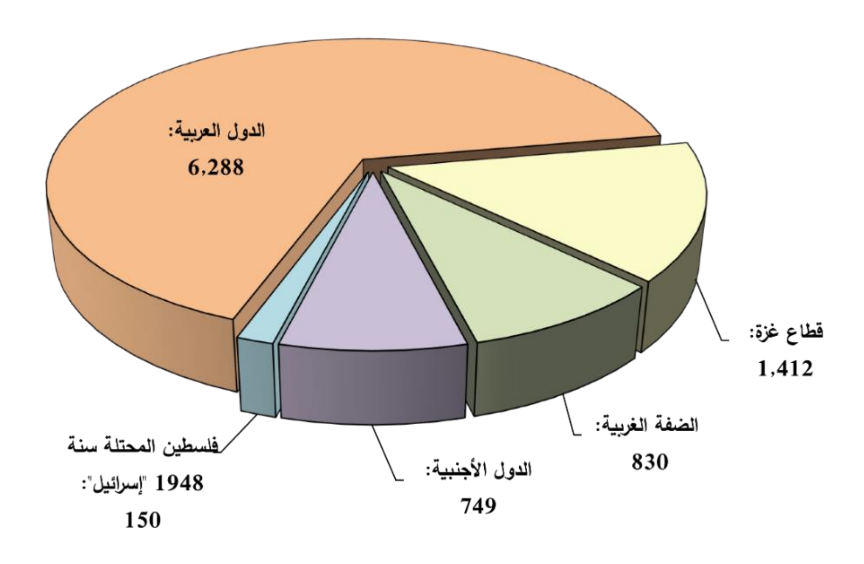
أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2021 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	830	1,412	150	6,288	749	**9,429**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2021 (بالألف نسمة)

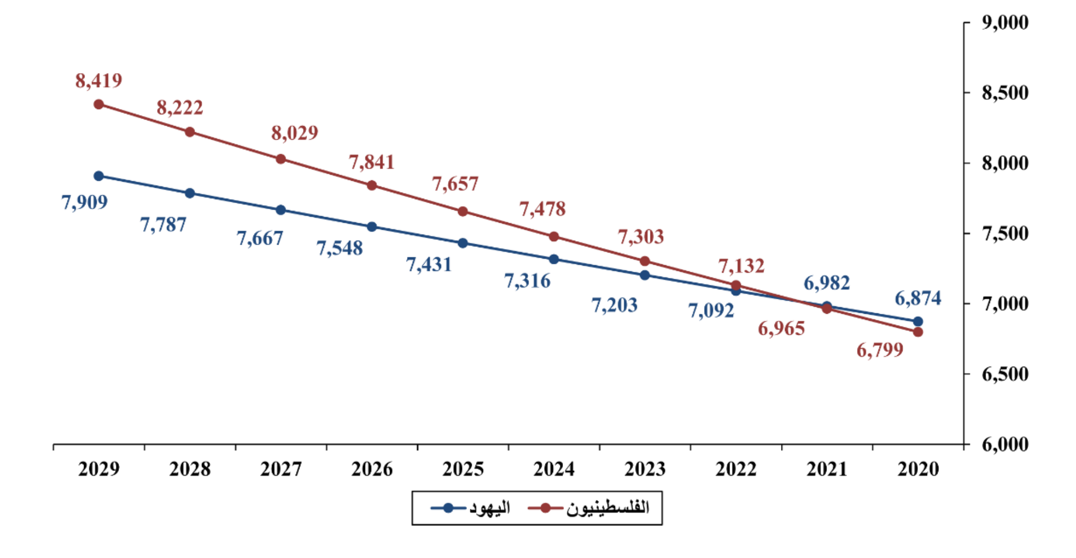


وبلغ معدل النمو السكاني في الضفة والقطاع 2.4% في منتصف سنة 2021 (2.2% في الضفة و2.8% في القطاع). وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فمن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية سنة 2022، حيث سيبلغ عدد كل منهم نحو 7.1 مليون تقريباً. ومن المتوقع أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين عدد اليهود بنحو 510 ألف نسمة في سنة 2029.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020–2029 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2020	6,799	6,874
2021	6,965	6,982
2022	7,132	7,092
2023	7,303	7,203
2024	7,478	7,316
2025	7,657	7,431
2026	7,841	7,548
2027	8,029	7,667
2028	8,222	7,787
2029	8,419	7,909

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2020–2029 (بالألف نسمة)



ثالثاً: القدس

واصل الاحتلال سعيه لحسم هوية القدس، بوجود غطاء أمريكي غير مسبوق، وحالة ضعف وتشرذم عربي إسلامي، مع بيئة مهرولة باتجاه التطبيع. وسجَّل تقدماً في خمسة جوانب؛ إذ، قام بتوظيف الأجواء التي واكبت جائحة كورونا لوأد الإرادة الشعبية ومنع التجمع في حده الأدنى، ليخلو له الميدان في الأقصى وباقي المقدسات. واستمرت الوتيرة المرتفعة لهدم بيوت المقدسيين، فهدم 351 منشأة ومكان إقامة في سنتي 2020–2021، ومضى في فرض الطقوس التوراتية في الأقصى مع السعي لإضفاء شرعية قانونية عبر محاكمه، كما فرض مشروع "تسوية الأملاك" ليضع معظم الملكيات المقدسية تحت سيف قانون "أملاك الغائبين" كمدخل لمصادرتها. وقام بالسيطرة على مدخل المقبرة اليوسفية وتجريف قبور المسلمين، وتحويلها إلى حديقة.

في المقابل، اضطر الاحتلال للتراجع في ثلاثة مسارات كبيرة أمام الإرادة الشعبية وقوى المقاومة ومعركة سيف القدس، وهي التراجع عن محاولة إغلاق ساحة باب العامود، والتراجع عن تهجير عائلات حي كَرْم الجاعوني في الشيخ جراح، كما فشلت المحاولة الكبرى لاقتحام المسجد الأقصى في 28 رمضان 1442هـ (2021/5/10).

ويتابع الاحتلال سعيه لإيجاد بؤر كثافة استيطانية في النسيج المركزي لمدينة القدس، ويحاول التَّشعب في فتح الجبهات على أهل القدس لعله ينجح في إحداها. وخلال العامين القادمين، سيُصعِّد الاحتلال من محاولة فرض الطقوس التوراتية في الأقصى. ومع ملاحظة التناظر النسبي الهجري – العبري للمناسبات في العامين القادمين، فإن ذلك قد يشكل بيئة مرشحة لتفجّر الهبّات الشعبية؛ كما أن اعتداءات الاحتلال على المقابر، وهدم المنازل ومحاولات التهجير الجماعي، ستشكل عناصر تصعيد إضافية.

وبالرغم من شدة معاناة المقدسيين، فقد حافظوا على أغلبيتهم الواضحة شرقي القدس، كما أنهم يشكلون نحو 39% من تعداد القدس بشطريها الشرقي والغربي بعد أن كانوا 27% سنة 1967. وسيتواصل السعي الصهيوني لتخفيض هذه النسبة، غير أن صمود المقدسيين على مدى 55 عاماً أثبت فشل هذه السياسة، وأثبت مدى تجذّر الشعب الفلسطيني في أرضه المباركة.

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

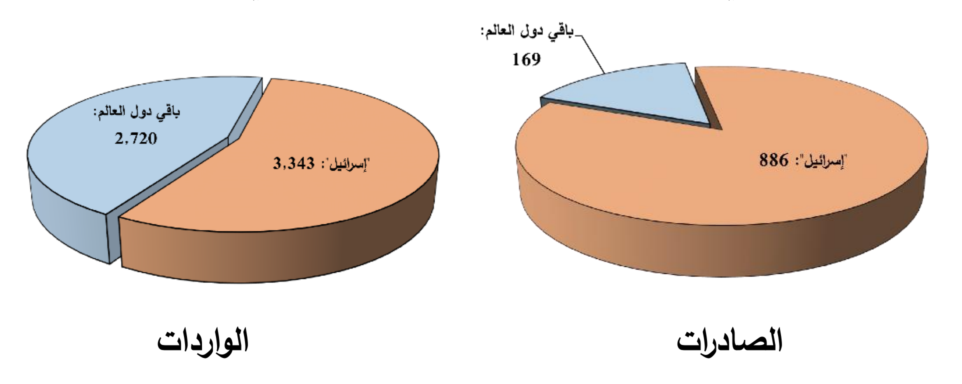
بناء على اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس فقد نجح الاحتلال الإسرائيلي في جعل اقتصاد السلطة الفلسطينية اقتصاداً تابعاً، حيث تُصادر الأرض، وتُستنزف الثروات، ويُتحكم في صادرات السلطة ووارداتها، وتُدمر بناها التحتية، وتُعوَّق أي عملية تنموية حقيقية، بينما يفرض الاحتلال حصاراً خانقاً على قطاع غزة.

وخلال سنتي 2020–2021 تأثر الاقتصاد الفلسطيني المنهك أصلاً بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث خسر نحو 2.3 مليار دولار سنة 2020، بينما أصيب نحو 470 ألف مواطن حتى نهاية سنة 2021، توفي منهم 4,934 شخصاً؛ كما تراجعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 12%، وزادت نسب البطالة، وتضررت قطاعات السياحة والخدمات والبناء وغيرها بشكل كبير.

التبادل التجاري:

شكّل حجم التبادل التجاري سنة 2020 مع الكيان الإسرائيلي 4,229 مليون دولار، أي نحو 59% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة البالغ 7,118 مليون دولار. حيث بلغ حجم الواردات من "إسرائيل" 3,343 مليون دولار بنسبة 55% من واردات السلطة البالغة 6,063 مليون دولار، في حين بلغ حجم الصادرات إلى "إسرائيل" 886 مليون دولار بنسبة 84% من صادرات السلطة (1,055 مليون دولار). وهذا يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير.

التبادل التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل" لسنة 2020 مقارنة مع باقي دول العالم (بالمليون دولار)



الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى نحو 15,532 مليون دولار سنة 2020 بعد أن كان 17,134 مليون دولار سنة 2019، بمعدل سلبي قدره 9.3%. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021، فمن المتوقع أن يرتفع إلى 17,562 مليون دولار خلالها، أي بمعدل قدره 13%. ويبقى هذا الناتج منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي الذي يزيد عنه بأكثر من 26 ضعفاً (2,650%) في سنة 2021، وهو ما يؤكد بشاعة الاحتلال، وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2017–2021

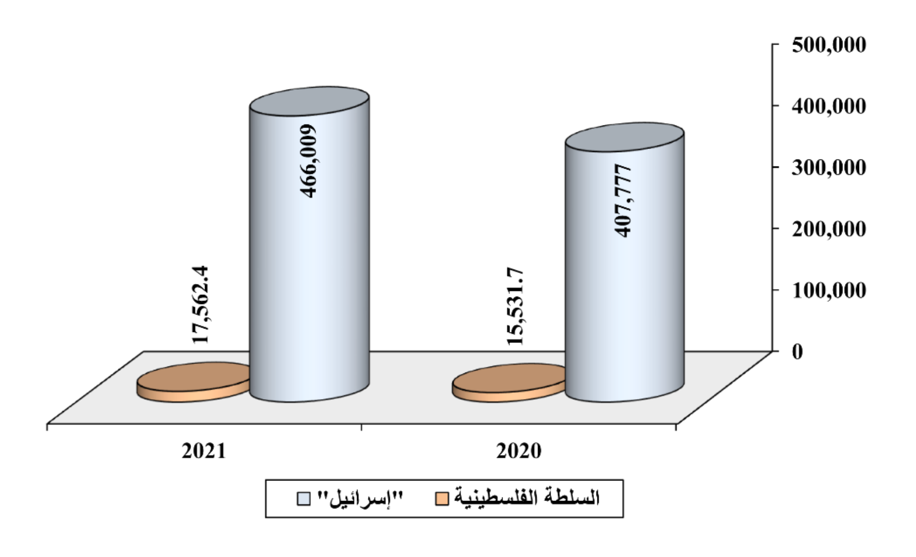
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2017	16,128	355,263
2018	16,276.6	372,972
2019	17,133.5	397,960
2020	15,531.7	407,777
2021*	17,562.4	466,009

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2021

بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



متوسط دخل الفرد:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 3,657 دولاراً و3,234 دولاراً لسنتي 2019 و2020 على التوالي، أي أن نصيب الفرد قد ارتفع بنسبة 2.7% سنة 2019، ثم انخفض بنسبة 11.6% سنة 2020. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021 يُتوقع ارتفاع لدخل الفرد إلى 3,570 دولار بمعدل زيادة قدره 10.4%؛ غير أنه يظل أقل من دخل الفرد سنة 2019.

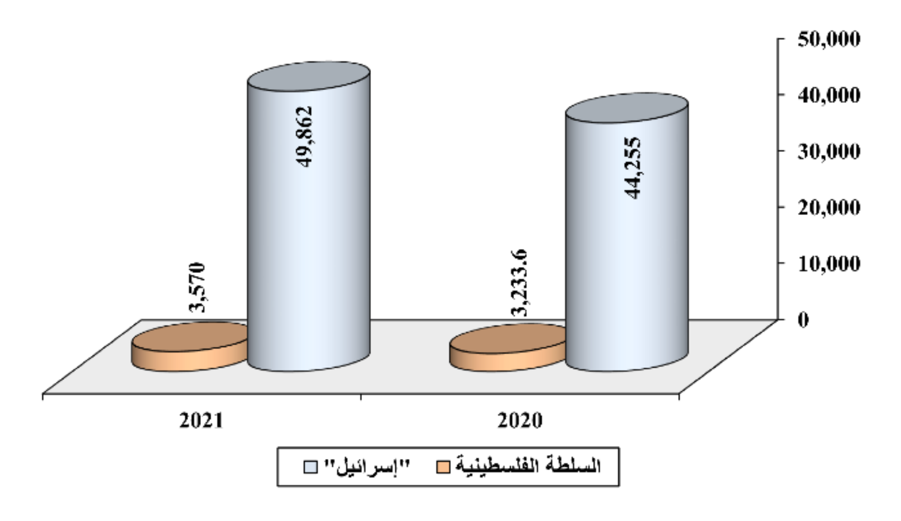
وقد كان لتراجع وتقلب نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2019–2021 تأثير سلبي على حجم الاستهلاك، كانعكاس لانخفاض مستويات الدخول التي تأثرت بتطورات الأسعار العالمية، مع اتساع الفجوة في مستويات الدخول بين الضفة والقطاع، إذ مثَّل نصيب الفرد من الناتج السنوي في الضفة 3.7 أضعاف مثيله في غزة سنة 2021؛ حيث بلغ معدل دخل الفرد نحو 5,182 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,406 دولاراً في القطاع، بينما بلغ معدل دخل الفرد سنة 2020 نحو 4,638 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,345 دولاراً في القطاع. وهذا يعكس أثر الحصار الخانق على القطاع، كما يعكس آثار العدوان والدمار الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في أثناء معركة سيف القدس.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2017–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2017	3,620.5	40,790
2018	3,562.3	42,004
2019	3,656.7	43,968
2020	3,233.6	44,255
***2021**	3,570	49,862

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2021.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2021 بالأسعار الجارية (بالدولار)



البطالة:

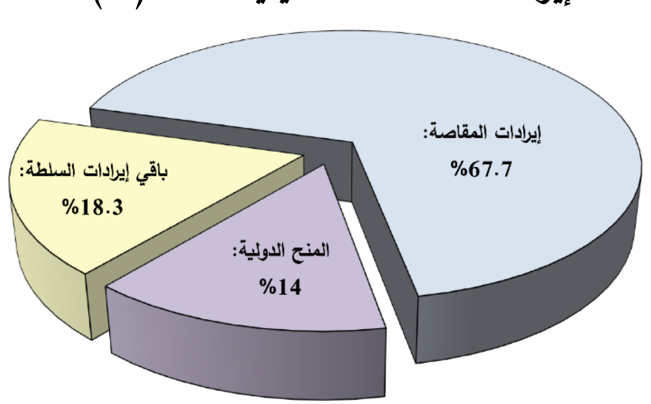
تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي عدد العاملين في سوق العمل قد بلغ نحو 1.29 مليون عاملاً في سنة 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة ارتفع خلال سنة 2020 إلى حوالي 25.9% مقارنة مع 25.3% سنة 2019. مع ملاحظة أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 46.6% في سنة 2020، مقارنة بنسبة البطالة في الضفة الغربية التي بلغت 15.7% في السنة نفسها؛ وهو ما يشير إلى أن البطالة في القطاع تبلغ نحو ثلاثة أضعاف مثيلتها في الضفة؛ وهو ما يؤكد الآثار السلبية الكبيرة للحصار على قطاع غزة.

الإيرادات والنفقات:

تظهر المؤشرات الأولية أن صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية حسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 ارتفع بنسبة 22.2% مقارنة بسنة 2020، وبنسبة 29.5% عن سنة 2019؛ حيث من المتوقع أن يبلغ نحو 4,237 مليون دولار سنة 2021، مقارنة بنحو 3,466 مليون دولار سنة 2020، وبنحو 3,272 مليون دولار سنة 2019. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 4,041 مليون دولار لسنة 2021، مقارنة بـ 4,050.2 مليون دولار سنة 2020، بنسبة انخفاض ضئيلة قدرها 0.2%. بينما بلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 3,840 مليون دولار سنة 2019. وقد بلغت قيمة عجز الموازنة 585 مليون دولار سنة 2020، مقارنة بعجز قيمته 568 مليون دولار سنة 2019. ولا تُظهر المؤشرات الأولية وجود عجز في سنة 2021.

تعتمد إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على مصادر لا تتحكم بها، حيث إن نحو 81.7% من الإيرادات في سنة 2020 جاءت من إيرادات المقاصة التي يجمعها الاحتلال الإسرائيلي ومن المنح الدولية؛ وهو ما يشكل أدوات ضغط هائلة بأيدي العدو وبأيدي عدد من القوى الدولية، التي تقدم وفق اشتراطات سياسية وأمنية تمس استقلالية القرار الفلسطيني. فقد بلغ إجمالي إيرادات سنة 2020 نحو 3,466 مليون دولار، تضمنت مبلغ 2,345 مليون دولار إيرادات المقاصة بنسبة 67.7%، بينما بلغ مجموع المنح والمساعدات الدولية 487.5 مليون دولار بنسبة 14%.

إيرادات السلطة الفلسطينية 2020 (%)

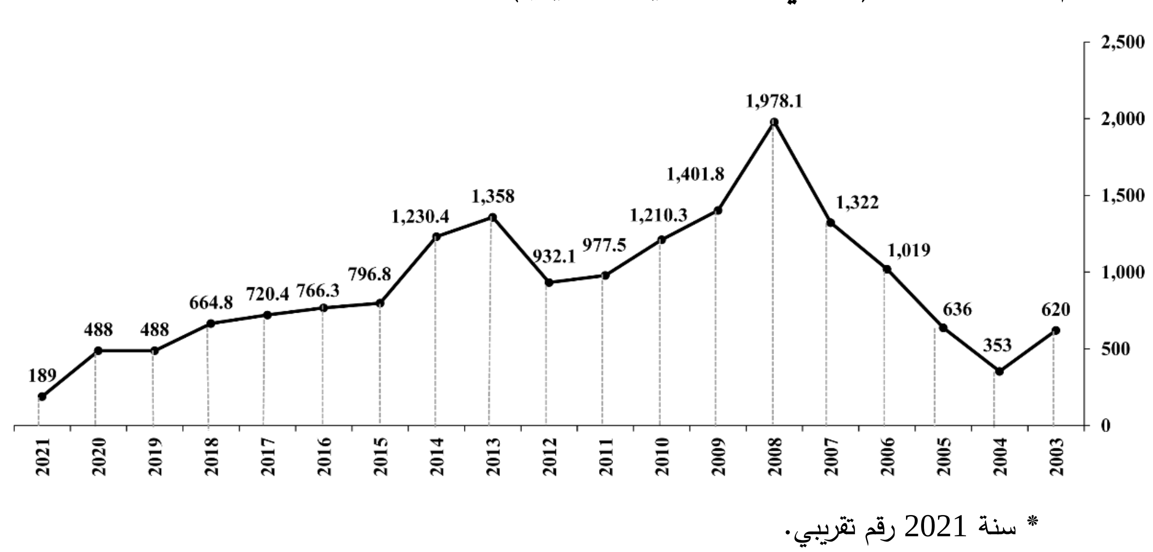


الدعم الخارجي:

بالرغم من أن المؤشر العام للدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية كان يميل إلى الهبوط منذ سنة 2013، إلا أن هذا الدعم شهد تراجعاً حاداً، خصوصاً في سنة 2021. إذ إن حكومة السلطة في رام الله لم تتلقَ أي دعم خارجي للموازنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2021، وبلغ مجموع ما استلمته نحو 88 مليون دولار حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وكانت قيمة الدعم الخارجي للموازنة قد بلغت نحو 356 مليون دولار سنة 2020، مقارنة بنحو 496 مليون دولار سنة 2019. كما انخفض التمويل التطويري ليبلغ نحو 101 مليون دولار حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. ومن الملاحظ أن السلطة عانت في السنوات الأخيرة من تراجع الدعم الخارجي، والذي يستخدم عادة لفرض الأجندة السياسية للدول الداعمة خصوصاً الدول الغربية؛ فبعد أن بلغ معدل هذا الدعم 42.3% من مجمل إيرادات السلطة خلال الفترة 2000–2013؛ وبعد أن وصلت هذه النسبة إلى 52.6% من مجمل إيرادات السلطة سنة 2008 (وهي السنة التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني)، فقد تراجعت هذه النسبة إلى 10.3% في سنة 2020، وإلى 4.9% بحسب الإحصائيات المتوفرة لغاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

وفي ظلّ اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وتكريس تبعيته للاحتلال الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال المرحلة القادمة تبدو مستبعدة.

دعم الدول المانحة (بما في ذلك التمويل التطويري) للسلطة الفلسطينية 2003–2021*



* سنة 2021 رقم تقريبي.

حصار قطاع غزة:

ألقى الحصار القاسي الظالم الذي يعاني منه قطاع غزة بظلاله المؤلمة على الوضع الاقتصادي في القطاع. ويرفض أبناء القطاع الخضوع لإملاءات الاحتلال الذي يستهدف تطويعهم ونزع أسلحة مقاومتهم؛ وما زال صامداً في "حرب الإرادات" على مدى الـ 15 عاماً الماضية من الحصار.

وقد ترك الحصار أثره على ارتفاع معدلات الفقر لتزيد عن 53%، وانعدام الأمن الغذائي، وانخفاض دخل الفرد التي وصلت إلى أقل من ثلث مثيله في الضفة الغربية سنة 2021؛ وعلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 46.6% سنة 2020.

وقد عانى قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي في أثناء معركة سيف القدس، والذي تسبّب بخسائر بنحو 322 مليون دولار، وبتدمير كلي أو كبير في نحو 1,335 وحدة سكنية، مع دمار في البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية.

وبالرغم من تعهّد كل من قطر ومصر بتقديم دعم للقطاع لإعادة الإعمار بـ 500 مليون دولار لكل منهما، مع تعهدات أخرى من الكويت وألمانيا وغيرها، إلا أن مسيرة الإعمار تسير ببطء شديد؛ وتخضع للابتزاز الإسرائيلي وللحسابات والاعتبارات الإقليمية الدولية.

وفوق ذلك، فإن جائحة كورونا ألقت بظلال أكثر قتامة الوضع في القطاع بسبب الظروف الصعبة التي يعاني منها، حيث أصيب نحو 190 ألف مواطناً حتى نهاية سنة 2021، وتوفي منهم 1,700 شخص.

***

من المتوقع في السنتين القادمتين 2022–2023 أن تستمر الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؛ وأن تستمر معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ومن المتوقع أن تتوسع السلطة الفلسطينية في الاقتراض الداخلي في مواجهة تحكُّم الاحتلال بأموال المقاصة وعجز الموازنة، مع الفشل في تحقيق اختراق ملموس في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المستعصية، كمعدلات البطالة العالية المقترنة بالفقر، وتصاعد انعدام الأمن الغذائي؛ وأن يبقى النمو في حدود منخفضة دون إضافات ملموسة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: العدوان الإسرائيلي ومساري المقاومة والتسوية

العدوان والمقاومة:

تابع الكيان الإسرائيلي في سنتي 2020 و2021 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، وبالرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، تزايدت العمليات الفردية، كما استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك التي تجلَّت في العملية التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية عملية "سيف القدس"، وما أُطلق عليه إسرائيلياً عملية "حارس الأسوار Defensive Shield"، خلال أيار/ مايو 2021، التي قادتها حركة حماس، ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ونتيجة لهذه العملية، فقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية في سنة 2021 باتجاه البلدات والمدن والتجمعات "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد تمّ إطلاق 4,575 صاروخ في سنة 2021، معظمها في عملية "سيف القدس" (4,500 صاروخ)، مقابل إطلاق 197 قذيفة صاروخية والهاون خلال سنة 2020، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*). كذلك استمرت "إسرائيل" في سنتي 2020 و2021 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار.

وإذا كانت سنة 2020 قد شهدت انخفاضاً في عمليات المقاومة عن سنة 2019، فإن سنة 2021 قد شهدت ارتفاعاً كبيراً؛ فقد سجَّل جهاز الشاباك الإسرائيلي 1,513 عملاً مقاوماً "هجمات Attacks" في سنة 2020 مقابل 4,386 عملاً مقاوماً سُجِّل خلال سنة 2021 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لأعمال المقاومة خلال سنة 2021 نحو ثلاثة أضعاف معدل مثيلتها خلال سنة 2020. فقد سجَّل الشاباك 912 عملاً مقاوماً في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2020 مقابل 1,539 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021، وسجِّل 336 عملاً مقاوماً في شرقي القدس وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2020 مقابل 524 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن معظم أعمال المقاومة المسجّلة سنة 2021 في الضفة الغربية هي رمي زجاجات حارقة 1,516، كما تمّ تسجيل 245 عملية إضرام نيران، و142 عبوة أنبوبية، و93 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف، و8 عمليات دهس... وغيرها. لكن الرقم يظل مؤشراً على تصاعد روح المقاومة في بيئة أمنية صعبة ومعقدة تجري فيها مطاردة المقاومة بشكل منهجي منظم منذ سنوات طويلة وبتنسيق كامل بين السلطة الفلسطينية

والاحتلال. وفي قطاع غزة سجَّل الشاباك 265 عملاً مقاوماً في سنة 2020 مقابل 2,323 عملاً سُجِّل خلال سنة 2021، وكانت معظم أعمال المقاومة المسجّلة سنة 2021 في قطاع غزة؛ إطلاق قذائف صاروخية (معظمها في معركة سيف القدس) 2,256 عملية، و37 عملية إضرام نيران، و11 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف. مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، وهي على كل حال قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة.

من جهة أخرى، فإن التقرير الإعلامي لحركة حماس في الضفة الغربية، يذكر أن أعمال المقاومة في الضفة بما فيها شرقي القدس قد بلغت 10,850 عملاً مقاوماً في سنة 2021، من بينها 441 عملية مؤثرة (مسلحة). ويشير إلى أن العمليات المؤثرة تضاعفت أربع مرات عن مثيلتها في السنة السابقة؛ بينما مثَّل إجمالي العمليات بما فيها المقاومة الشعبية ضعف عمليات المقاومة في سنة 2020.

وقد تسبّب التنسيق الأمني في الضفة الغربية، على الرغم من توقّفه لنحو ستة أشهر (أيار/ مايو – تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة.

توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية خلال سنتي 2020–2021

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	فلسطين المحتلة سنة 1948 وشرقي القدس*	قطاع غزة**	المجموع
2020	912	336	265	1,513
2021	1,539	524	2,323	4,386
المجموع	2,451	860	2,588	5,899

* ذكرت تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي عمليات شرقي القدس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.

** بما فيها سيناء.

واستشهد في سنة 2020 ما مجموعهُ 48 فلسطينياً، بينهم 9 أطفال، وسيدة مرضعة، واثنين من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وأربعة أسرى؛ بينما، استشهد في سنة 2021 ما مجموعه 365 فلسطينياً (منهم 258 خلال عملية "سيف القدس") من مختلف مدن وبلدات فلسطين، فقد ارتقى في قطاع غزة 264 شهيداً، غالبيتهم خلال الحرب على غزة في أيار/ مايو، بينما سجلت نابلس أعلى عدد شهداء من بين محافظات الضفة فقد ارتقى منها 22 شهيداً... وارتقى شهيدان من فلسطينيي 1948. وكان بين الشهداء 18 طفلاً، و61 فلسطينية، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. وقد جُرح 2,614 فلسطينياً في سنة 2020، بينما جُرح 17,042 فلسطينياً في سنة 2021.

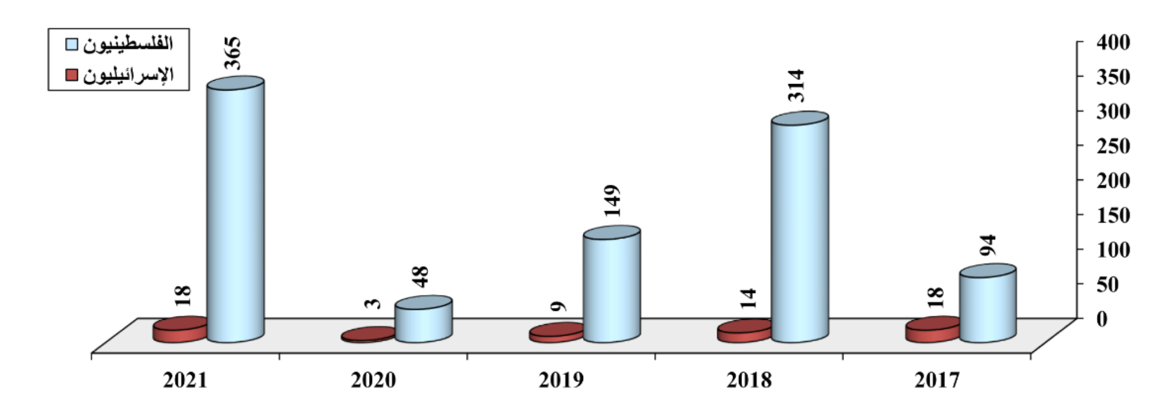
وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل ثلاثة إسرائيليين في سنة 2020، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 18 إسرائيلياً (بينهم 15 خلال عملية "سيف القدس") خلال سنة 2021 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 46 إسرائيلياً في سنة 2020، وذلك مقابل 190 (بينهم 168 خلال عملية "سيف القدس") في سنة 2021.

وقد استمرت سياسة الإعدام والقتل العمد على الحواجز بحجج وذرائع واهية، كما انتهجت سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء والمماطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز جثامين 90 جثماناً في الثلاجات، منذ العودة لسياسة احتجاز الجثامين سنة 2016، إضافة إلى أكثر من 250 جثماناً لشهداء فلسطينيين في مقابر خاصة، تعرف بمقابر الأرقام، منذ سنوات طويلة. وضمن سياسة العقاب الجماعي تمّ هدم وتفجير ستة منازل خلال سنة 2020، وثلاثة منازل خلال سنة 2021، تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم سلطات الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها.

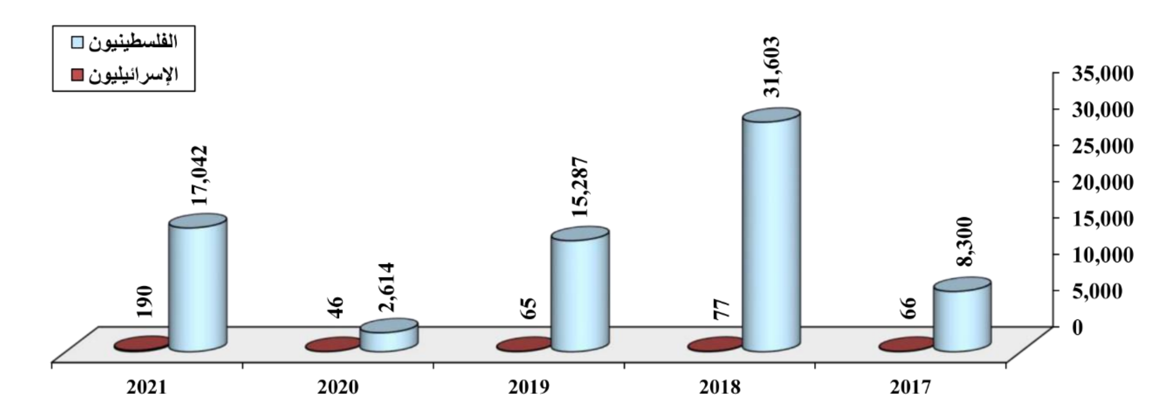
القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65
2020	48	3	2,614	46
2021	365	18	17,042	190

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017–2021



معاناة الأسرى:

تُعدّ سنتا 2020 و2021، استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,550 أسيرٍ في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بينهم 32 أسيرة و170 طفلاً، وثمانية نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,250، بينهم 350 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 230، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 500 أسيرٍ صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو ممن تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين".

أما في كانون الأول/ ديسمبر 2020 فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 4,400 أسيرٍ، بينهم 4,075 من الضفة الغربية، و255 أسيراً من قطاع غزة، ومن بين الأسرى 380 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2017–2021

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170
2021	4,550	4,250	230	544	32	170

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

سادساً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

ما زال المجتمع الصهيوني يسير في اتجاهات أكثر تطرفاً دينياً وقومياً، وأصبحت التيارات اليمينية والدينية مهيمنة على نظام الحكم والسياسة في الكيان الإسرائيلي؛ مع تراجع وشبه اندثار لليسار الإسرائيلي. ويتجه المجتمع الصهيوني ونظام الحكم إلى مزيد من "قَوْننة" الهوية اليهودية الصهيونية للكيان الإسرائيلي، والقيام بمزيد من إجراءات تهويد القدس وباقي الضفة الغربية وتكثيف الاستيطان.

وقد عاش النظام السياسي الإسرائيلي حالة من الارتباك واللا استقرار وصعوبة الحسم في القرارات المهمة نتيجة تعدد الانتخابات العامة (أربعة انتخابات في الفترة 2019–2021) وعدم قدرة الأحزاب الكبيرة على تشكيل حكومات مستقرة؛ مع وجود رغبة لدى قوى عديدة بإنهاء دور نتنياهو كرئيس للوزراء بعد أن قضى في الحكم أطول فترة منذ إنشاء الكيان؛ بالإضافة إلى التُّهم الموجهة إليه بالفساد.

وقد أدى ذلك إلى حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرَين؛ المناهضين لبنيامين نتنياهو، والمؤيدين له. وقد أفرزت هذه الحالة تحالفات وانشقاقات حزبية غير مسبوقة في كثافتها في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي. وهذا يدل على مركزية شخص نتنياهو في المشهد السياسي الإسرائيلي، حتى بعد تشكيل حكومة جديدة في "إسرائيل" برئاسة نفتالي بينيت ويائير لبيد في (حزيران/ يونيو 2021) ، فقد ظلّ حضور نتنياهو العامل الأساسي في تماسكها على الرغم من التباين السياسي، الأيديولوجي والاقتصادي (من حيث التوجهات والسياسات) بين مركباتها المختلفة، وعلى الرغم من رئاسة زعيم حزب صغير لها. وبالرغم من أن طبيعة هذا التشكيل قد تعرضها للسقوط في أي لحظة، خصوصاً إذا ما واجهت استحقاقات كبيرة؛ غير أنه على ما يبدو، فإن مصلحة الأطراف الحزبية المشاركة تصبُّ في استمرارها، خصوصاً في مواجهة نتنياهو كبديل محتمل عنها في حال سقوطها.

وشهد المشهد السياسي حدثاً سياسياً تاريخياً تمثل في انضمام قائمة عربية، وهي القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي، حيث تعدّ القائمة الموحدة عاملاً مهماً في بقاء الحكومة، مثل كل مركباتها، بيد أنه هذه المرة الأولى في تاريخ النظام السياسي الإسرائيلي تعتمد فيها حكومة إسرائيلية في بقاءها على قائمة عربية. وعلى ما يبدو فإن القائمة الموحدة ستبقى لاعباً مركزياً في تشكيل حكومة قادمة، ما دام نتنياهو باقٍ في المشهد السياسي. إذاً، يمكن القول أن بقاء نتنياهو في المشهد السياسي، وتمسكه بالبقاء على الرغم من استمرار محاكمته وفشله في تشكيل حكومة، وعلمه أن الليكود سيبقى في المعارضة في هذه الفترة على الأقل بسببه، سيكون العامل المركزي في بلورة المشهد السياسي الداخلي في السنوات القادمة.

المؤشرات السكانية:

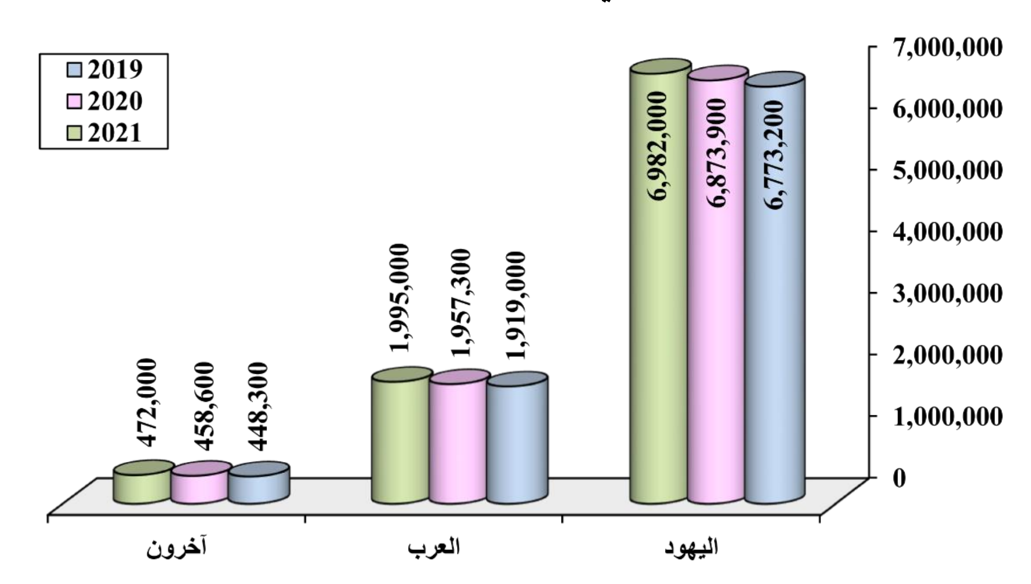
قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان الكيان الإسرائيلي في نهاية سنة 2021 بنحو 9.449 ملايين نسمة، بينهم 6.982 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.9% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2021 بنحو 1.995 مليون، أي ما نسبته 21.1% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (370 ألفاً تقريباً) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.6 مليون سنة 2021، أي نحو 16.9% من السكان. وفي سنة 2020 بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 1.5%، بينما بلغ في الوسط العربي 2% بحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2017–2021

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2017	8,797,900	6,554,500	1,838,200	405,200
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,140,500	6,773,200	1,919,000	448,300
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021*	9,449,000	6,982,000	1,995,000	472,000

* أعداد سنة 2021 هي بناء تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عشية رأس سنة 2022.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2019–2021



وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 33,247 مهاجراً و19,676 مهاجراً في سنتي 2019 و2020 على التوالي، وتشير تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أنه قَدِم إلى "إسرائيل" نحو 25 ألف مهاجر سنة 2021. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2015–2021، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021

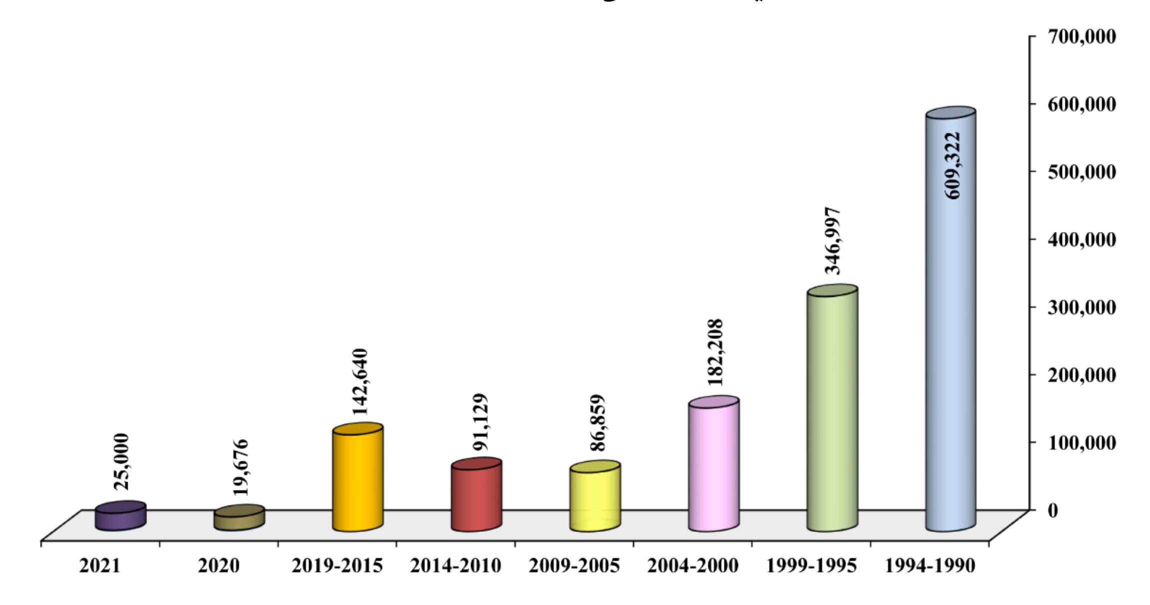
السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2014–2010	2019–2015	2020	2021*	المجموع الكلي
العدد	91,129	142,640	19,676	25,000	**1,503,831**

* رقم تقديري.

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2021.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2021



ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 15.166 مليون نسمة سنة 2021، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". وترجع أسباب الزيادة "المفاجأة" في الأرقام التي اعتادت المصادر نفسها نشرها، أنها ضمَّت إليها مؤخراً أولئك اليهود الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، والأبناء الذين يكون أحد والديهم من اليهود، ومعظمهم في الولايات المتحدة؛ وهو ما زاد الإحصائية بنحو 600 ألف.

في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة الضّعف الشديد في نمو عدد يهود العالم، منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا؛ ومقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

خلال سنتي 2020–2021 عانى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير من تداعيات انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19). وتحدث خبراء إسرائيليون عن أسوأ تراجع اقتصادي إسرائيلي منذ إنشاء الكيان، وعن أزمة اقتصادية تسببت بشطب عدة سنوات من التقدم الاقتصادي. في الوقت الذي وصل فيه عدد الإصابات في نهاية سنة 2021 إلى 1.38 مليون إصابة.

وأنفقت "إسرائيل" نحو 9.3 مليار دولار حتى نهاية 2021 لمواجهة الوباء. وارتفع العجز الحكومي إلى 11.7% في سنة 2020، كما ارتفع الدين العام من 60% إلى 72.6% من الدخل القومي. وكل أسبوع إغلاق كان يكلف الاقتصاد الإسرائيلي من 6–9 مليارات شيكل (نحو 1.9–2.8 مليار دولار)؛ بينما انخفض مبيت السياح الأجانب في الفنادق بنسبة 95% سنة 2020. أما التحسن الاقتصادي الذي شهدته سنة 2021، فقد ظلّ جزئياً، وإن كانت الخسائر أقل مما كان متوقعاً.

كما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بانعكاسات العدوان على قطاع غزة في معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، حيث بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية نحو 2.14 مليار دولار.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في سنة 2020 بنسبة 2.2% بدلاً من الصعود بنسبة 3–4%، وعاد في طريقه للتحسن بنسبة 7% كما تشير الأرقام الأولية. أما دخل الفرد الإسرائيلي فبلغ 44,250 دولاراً في سنة 2020، ونحو 49,300 دولار سنة 2021.

وبلغت المصـروفات العامة للحكومة الإسـرائيلية لسـنة 2020 نحو 624.5 مليار شـيكل (نحو 181.7 مليار دولار)، مقارنة بـــ 554.7 مليار شيكل (نحو 155.6 مليار دولار) سنة 2019. وانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 14.3%، والواردات الإسرائيلية بنسبة 9.8% سنة 2020.

أما بالنسبة لسنة 2021، فحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، فيُقدَّر أن ترتفع قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 17%، أما الواردات الإسرائيلية فانخفضت بنسبة 29%.

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2016–2021 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
الصادرات	60,573.2	61,151.5	61,951.4	58,508.1	50,154.1	58,723
الواردات	65,804.5	69,144.7	76,610.7	76,784.9	69,270.3	89,382

* رقم تقديري بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من سنة 2021.

وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2020 نحو 13.132 مليار دولار (26.2% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.05 مليارات دولار (11.6% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما تقدمت ألمانيا إلى المركز الثالث، وتراجعت بريطانيا إلى المركز الرابع، واحتلت سويسرا المركز الخامس.

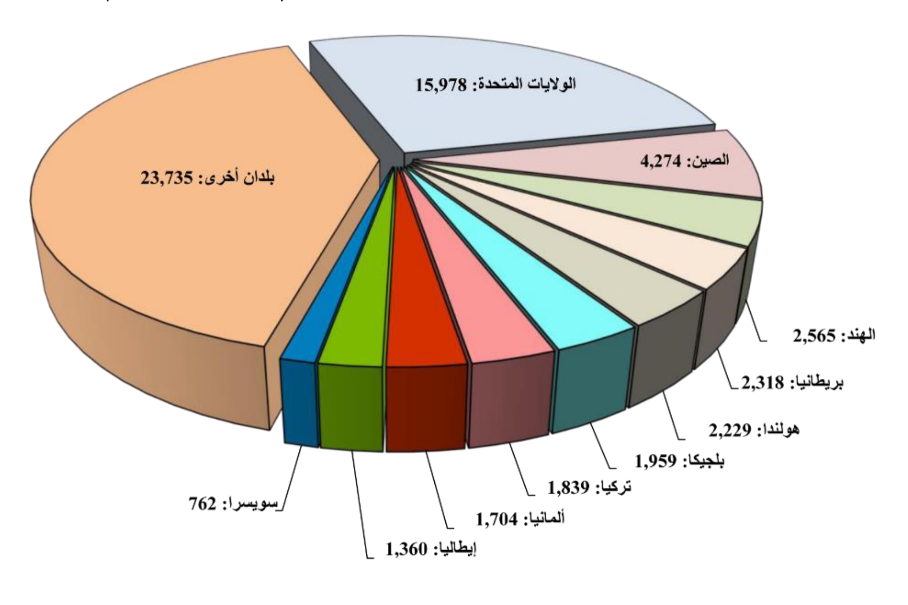
وبحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بقيت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 16 مليار دولار، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.3 مليار دولار، واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما تقدمت ألمانيا إلى المركز الثالث، وسويسرا إلى المركز الرابع، وتركيا إلى المركز الخامس؛ بينما تراجعت بريطانيا إلى المركز الثامن.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2020–2021
حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

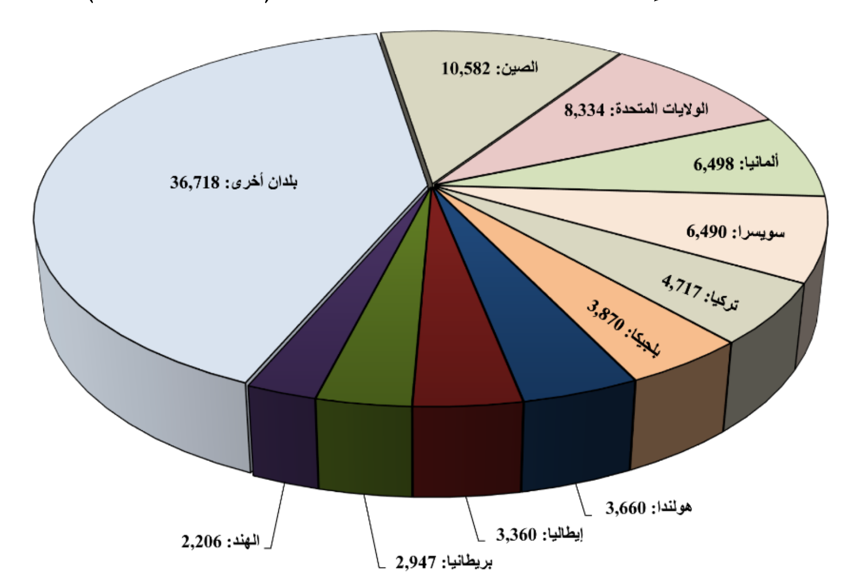
	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2021	2020	2021	2020	2021	2020
1	الولايات المتحدة	24,312	21,181.8	15,978	13,132.3	8,334	8,049.5
2	الصين	14,856	11,910.2	4,274	4,240.5	10,582	7,669.7
3	ألمانيا	8,202	6,911.5	1,704	1,681.1	6,498	5,230.4
4	سويسرا	7,252	5,671.9	762	445.2	6,490	5,226.7
5	تركيا	6,556	4,928.8	1,839	1,430.8	4,717	3,498
6	هولندا	5,889	5,364.9	2,229	2,462.8	3,660	2,902.1
7	بلجيكا	5,829	4,524.4	1,959	1,458.3	3,870	3,066.1
8	بريطانيا	5,265	6,681.4	2,318	3,712.7	2,947	2,968.7
9	الهند	4,771	3,112.6	2,565	1,598.9	2,206	1,513.7
10	إيطاليا	4,720	3,650.2	1,360	786.7	3,360	2,863.5
	بلدان أخرى	60,453	45,486.7	23,735	19,204.8	36,718	26,281.9
	المجموع العام	**148,105**	**119,424.4**	**58,723**	**50,154.1**	**89,382**	**69,270.3**

ملاحظة: أرقام سنة 2021 هي أرقام تقديرية بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2021 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2021 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدله السنوي منذ 1979 وحتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار. غير أنه ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، ومن بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2021 ما مجموعه 145.9 مليار دولار.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2021 (بالمليون دولار)

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	2021	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	29,374.7	30,878.2	3,800	3,800	3,800	**145,892.6**

المؤشرات العسكرية:

ما زال الكيان الإسرائيلي يتمتع بتفوق عسكري نوعي مقارنة بدول المنطقة، بالإضافة إلى مخزونه الكبير من القنابل النووية الذي يزيد عن 200 قنبلة. وقد مثل أداء المقاومة المتميز في حرب سيف القدس في أيار/ مايو 2021 نكسة للجيش الإسرائيلي، الذي يحاول رفع معنوياته وإعادة تنظيم نفسه من خلال خطة "تنوفاه" أو "زخمٌ دافعٌ" التي بلورها رئيس الأركان أفيف كوخافي.

بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية المعلنة نحو 21 مليار دولار سنة 2020، مع وجود نفقات أخرى لا يتم عادة الإعلان عنها. وبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 615 ألفاً، بينهم نحو 170 ألفاً في الخدمة الفعلية، و445 ألف جندي في الاحتياط، وهو احتياط فعال يمكن أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ التيار اليميني الديني حتى في الرتب العليا للجيش.

أما الصادرات العسكرية فقد بلغت نحو 8.3 مليار دولار سنة 2020، وهو ما يجعل "إسرائيل" ضمن أكبر القوى العالمية المصدّرة للسلاح.

مسار التسوية السلمية:

من الواضح أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود، مع فشل المفاوضات على مدى ثلاثة عقود، والسقوط العملي والتجاوز الإسرائيلي لحل الدولتين؛ وسعي الاحتلال لفرض رؤيته للتسوية على الأرض من خلال ضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، وحسم قضايا الحل النهائي لصالحه كالقدس واللاجئين والاستيطان ومساحة الدولة الفلسطينية الموعودة ومدى السيادة عليها، بما يحولها فعلياً إلى "بانتوستانات" أو سلطات حكم ذاتي في بحر الاحتلال.

وبالرغم من أن إنفاذ خطة "صفقة القرن" أو "خطة ترامب" قطع شوطاً على الأرض من خلال الغطاء الأمريكي لحسم مستقبل القدس ونقل السفارة الأمريكية هناك، والاعتراف بضم الجولان، وشرعنة الاستيطان في الضفة الغربية، ودفع عدد من الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، وهو ما يمثّل خطورة حقيقية؛ إلا أن الشعب الفلسطيني وقياداته وقفوا حجر عثرة في وجه "الصفقة"، وهو ما أفقدها جانباً حقيقياً من قيمتها باعتبارهم الجهة المعنية أساساً، كما أن عدم التجديد للرئيس ترامب لولاية جديدة أفقد هذه الصفقة زخمها.

***

بالرغم من حالة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والتفوق العسكري النوعي، وارتفاع الدخل القومي ودخل الفرد الإسرائيلي، ووجود بيئة عربية ضعيفة ومتشرذمة ومُطبّعة؛ فإن الكيان الإسرائيلي ما زال يعاني من مخاطر تصاعد قوة المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومن رفض شعبي عربي وإسلامي له وداعم للمقاومة، ومن حالة اللا استقرار في البيئة الاستراتيجية المحيطة به، والتي قد تفتح المجال مستقبلاً لمزيد من العداء للكيان ومن العمل المقاوم؛ ومن تراجع نوعية القيادات الإسرائيلية، وتراجع إرادة القتال لدى الجندي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تناقضات المجتمع الصهيوني الداخلية. وهو ما يُبقي هذا الكيان في وضع غير مستقر.

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

تفاوتت ردود أفعال الأنظمة العربية من "صفقة القرن" والتطبيع، حيث توزعت المواقف على ثلاثة محاور: أولها محور الرفض لهذه الصفقة، وثانيها محور التساوق والانخراط فيها، أما المحور الثالث فقد تلبس موقفه الغموض والتردد بين الرفض والقبول. وبشكل عام، لم تظهر أي من الدول العربية فاعلية تذكر في التأثير على الأحداث وصناعة السياسات في المنطقة، واقتصر دورها في أحسن الأحوال على لعب دور الوسيط، كما فعلت مصر بتوسطها في الوصول إلى اتفاق تهدئة بين "إسرائيل" والمقاومة الفلسطينية عقب معركة "سيف القدس".

برز في سنتي 2020 و2021 توقيع بعض الدول العربية على اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل"، بدأ الأمر بالإمارات والبحرين ثم تبعها السودان والمغرب. وقد تجاهلت هذه الدول ما تمّ التوافق عليه سابقاً في القمم العربية من رفض التسوية السياسية والتطبيع، قبل التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية على أساس المبادرة العربية.

ادَّعت الأنظمة المطبِّعة سعيها لتحقيق المصلحة الوطنية في توقيعها لاتفاقيات التطبيع، وعدم تخليها عن دعم حقوق الشعب الفلسطيني، فالإمارات والبحرين تذرعتا بمواجهة المد الإيراني، وحاجتهما لعقد تحالف مع قوة موازية للقوة الإيرانية تساعدهما في التصدي لها. فيما تذرع النظام السوداني بسعيه لرفع السودان من قائمة الدول الراعية لـ"الإرهاب"، حتى يتسنى لاقتصاده التحرر من الحصار الغربي المفروض عليه. بينما بررت المغرب توقيعها بحصولها في المقابل على اعتراف أمريكي بسيادتها على الصحراء الغربية المتنازع عليها مع الجزائر.

قطعت الأنظمة العربية المطبِّعة شوطاً طويلاً في مأسسة عملية التطبيع وتقنينها، من خلال سنّ القوانين والأنظمة التي تجيزه، ولم تقتصر علاقاتها مع "إسرائيل" على الجانب الديبلوماسي، بل تعدَّته إلى الجانب الأمني والاقتصادي، عبر عقد الصفقات التجارية والاتفاقيات الأمنية. وقد اتَّخذ التطبيع أشكالاً متعددة منها ما يحصل لأول مرة بشكل علني كرحلات الطيران المباشر، وتبادل الأفواج السياحية، علاوة على التطبيع الإعلامي والفني والرياضي، واتخاذ موضوع مكافحة جائحة الكورونا كغطاء للتطبيع.

في المقابل، توزَّعت المواقف الشعبية العربية المؤيدة للقضية الفلسطينية والرافضة لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ما بين رفض تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بواسطة التظاهر ورفض "صفقة القرن"، وبين رفض اتفاقيات التطبيع الموقَّعة بين بعض الدول العربية و"إسرائيل"، فتشكلت اللجان وأصدرت البيانات الرافضة لذلك، مع الدعوة لوقفات ومظاهرات معبرة عن الرفض. وقد أظهرت الشعوب العربية

تعاطفها مع القضية الفلسطينية، وظهر ذلك في التضامن الشعبي الواسع مع الشعب الفلسطيني في تصديه للعدوان الإسرائيلي في الشيخ جراح بالقدس وقطاع غزة إبان معركة "سيف القدس"، وفي الاحتفالات وتعابير الفرح على مواقع التواصل الاجتماعي عقب انتهاء المواجهة، احتفاء بنصر المقاومة.

تفاوتت مواقف دول الطوق (مصر، والأردن، وسورية، ولبنان) فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقد شهدت سنتا 2020–2021 جهوداً حثيثة لمصر من أجل استعادة دورها الإقليمي، الذي تراجع بشكل ملحوظ في العقد السابق، وظهر ذلك بعقد لقاءات ديبلوماسية واجتماعات وقمم تضم زعماء لدول محورية في المنطقة تتناول القضية الفلسطينية. ترافق ذلك مع محافظة مصر على توجهاتها السابقة فيما يتعلق بالتعامل مع الفصائل الفلسطينية، من حيث اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية العنوان الرسمي للفلسطينيين، في حين تذبذت العلاقة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة ما بين مدّ وجزر تبعاً لتطور الأحداث، والحاجة للعب دور في التهدئة ومنع التصعيد.

خالفت الخارجية المصرية موقف الجامعة العربية من "صفقة القرن"، عبر ترحيبها بالجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية لتحقيق "السلام". وفي المقابل شهدت العلاقات مع "إسرائيل" تطوراً ملحوظاً شمل تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية.

حاول الأردن لعب دور ديبلوماسي في القضية الفلسطينية من خلال المشاركة في بعض المساعي الديبلوماسية المصرية. وتقاطع موقف النظام الأردني من الفصائل الفلسطينية مع مواقف مصر، من حيث تفضيل التعامل مع السلطة الفلسطينية، مع إبقاء الباب موارباً في العلاقة مع حماس. لكن الموقف الأردني من "صفقة القرن" تمايز عن الموقف المصري، من حيث رفض التعاطي معها، خصوصاً بسبب الرفض القاطع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وحساسية موضوع الولاية الهاشمية على المقدسات في القدس، وانعكس ذلك على العلاقة المتذبذبة مع "إسرائيل"؛ غير أنها شهدت شيئاً من الحرارة على صعيد التطبيع الاقتصادي، سواء عبر استيراد الغاز أم مشاريع الطاقة الشمسية.

تقاطع موقفَي النظام السوري ولبنان فيما يتعلق برفض "صفقة القرن". وعلى الرغم من الانقسام السياسي الحاد في لبنان، إلا أن هنالك إجماعاً بين الفرقاء اللبنانيين على رفض الصفقة. وعلى الصعيد الأمني استمرت الهجمات الإسرائيلية العدوانية على الأراضي السورية، فيما شهدت الأجواء الأمنية اللبنانية – الإسرائيلية المزيد من التوتر، على وقع التهديدات المتكررة من "إسرائيل" بشن حرب مدمرة على لبنان، من أجل الحد من قدرات حزب الله القتالية. لكن التوتر الأمني والتهديدات المتبادلة بين حزب الله و"إسرائيل" لم يمنع من عقد مفاوضات غير مباشرة بين الحكومة اللبنانية و"إسرائيل" لترسيم الحدود المائية.

أما على صعيد علاقة سورية ولبنان بالفصائل الفلسطينية، فقد شهدت تفاوتاً من حيث انفتاح النظام السوري على العلاقة مع حركة فتح، بالتوازي مع التحفظ على العلاقة بحركة حماس. وفي المقابل، شهدت العلاقة بين حزب الله الحليف القوي للنظام السوري في لبنان وحركة حماس المزيد من التقارب والتنسيق. كما تحلحل جانب من علاقة الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين من خلال القرار الذي أصدره وزير العمل اللبناني، بتسهيل ممارسة اللاجئين للعديد من المهن التي كانت محظورة عليهم، وذلك بالرغم من بعض الدعوات التي تدعو لاستمرار البيئة الطاردة في التعامل مع الفلسطينيين، والتي يطلقها فريق من اللبنانيين، بذريعة رفض التوطين.

في إطار التوقعات للسنتين القادمتين، فإنه في ضوء الرفض الشعبي الواسع للتطبيع، وحالة اللا استقرار في المنطقة، وانتهاء ولاية الرئيس ترامب وتراجع شدَّة الضغوط على الأنظمة العربية، والإجماع الفلسطيني على رفض "صفقة القرن" ومسار التطبيع، وانتصار المقاومة في معركة سيف القدس؛ فإن حالة "التدافع" ستحكم الاتجاه السياسي لعدد من الأنظمة العربية بين المضي في التطبيع وبين التريّث فيه أو تجميده. غير أنه من المرجح أن تتراجع الاندفاعة باتجاه التطبيع، ليس فقط للأسباب السابقة، وإنما لأن الأنظمة "المطبِّعة" ستجد أن أثمان التطبيع وأعباءه أكبر بكثير مما كانت ترجو تحقيقه عبر هذه العلاقة. وأن العلاقة مع الطرف الإسرائيلي ستظل تعاني من أزمة ثقة ومصداقية، وأن الطرف الإسرائيلي يتعامل بانتهازية وفوقية، ولا يملك أدنى فرص للتحول إلى صديق أو حليف.

وستستمر الأنظمة العربية في دعم مسار التسوية السلمية، ودعم القيادة الحالية الرسمية لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية؛ وستظل الأنظمة الرئيسية المعنية بالملف الفلسطيني معارضة أو متحفظة تجاه خط المقاومة وتجاه التيار الإسلامي، وهو ما سيعيق أي إعادة ترتيب حقيقي للبيت الفلسطيني بما يعكس القوى الحقيقية وشعبيتها على الأرض.

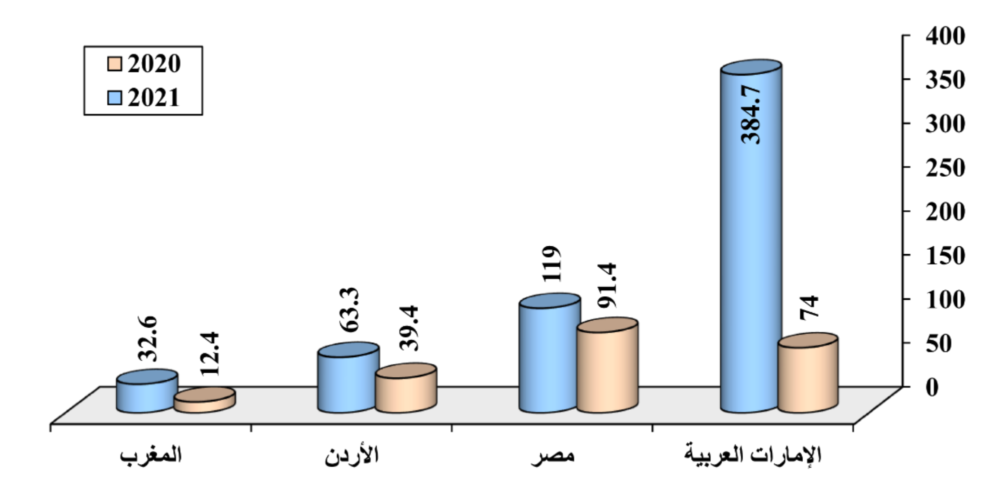
ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2019–2021 (بالمليون دولار)

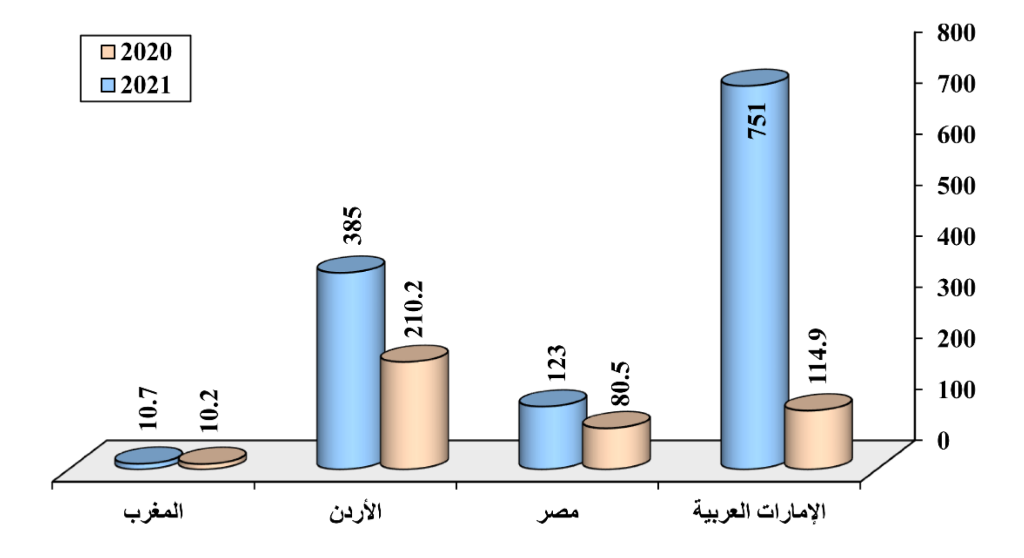
البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019
مصر	119	91.4	110.5	123	80.5	75.9
الأردن	63.3	39.4	99.2	385	210.2	292.5
المغرب	32.6	12.4	3.9	10.7	10.2	9.8
الإمارات العربية	384.7	74	11.2	751	114.9	0

ملاحظة: أرقام سنة 2021 تقديرية بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2020–2021



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2020–2021



ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يناقش التقرير الاستراتيجي تحت هذا العنوان منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس النموذجَين التركي والإيراني؛ كما يتابع مسارات التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية ومسارات التطبيع.

تركيا:

حافظت تركيا على خطها السياسي الذي يجمع بين الدعم لقضية فلسطين، وفق حلّ الدولتين، والتعامل الإيجابي مع قيادة منظمة التحرير والسلطة وكذلك حركة حماس واستضافة الكثير من كوادرها، والانتقاد الشديد للممارسات الإسرائيلية؛ وبين الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية تجارية قوية ومتزايدة مع الكيان الإسرائيلي، لتصعد تركيا للمرتبة الأولى في العالم الإسلامي والمرتبة الخامسة عالمياً ضمن شركاء "إسرائيل" التجاريين.

وفي ضوء الأوضاع التي يشهدها الاقتصاد التركي، والاستحقاقات الانتخابية القادمة، وقيام تركيا بتطبيع علاقاتها مع عدد من الدول العربية والتي كانت على خصومة معها؛ فإن التوقعات للسنة القادمة تسير باتجاه مزيد من التطبيع مع "إسرائيل".

إيران:

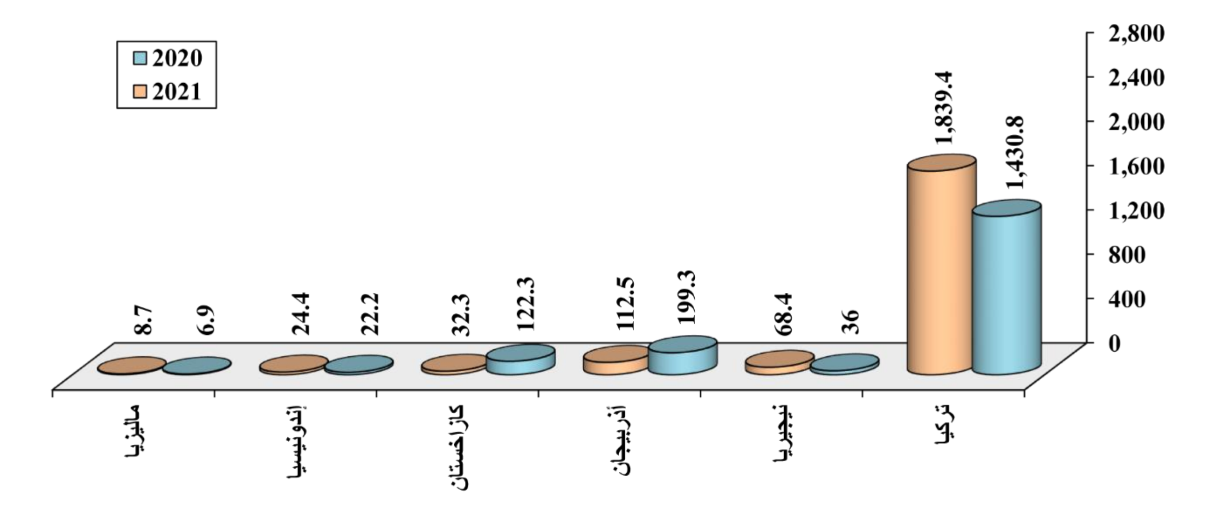
واصلت إيران دعمها لخط المقاومة الفلسطينية مالياً وعسكرياً وإعلامياً؛ وهو ما كان محلَّ تقدير قوى المقاومة، كما واصلت رفضها للاعتراف بـ"إسرائيل" أو التطبيع معها. وفي ضوء تعزيز إيران لمكانتها الإقليمية، وعودة أمريكا والقوى الغربية للتفاوض معها بشأن ملفها النووي؛ فمن المرجح أن تتابع إيران السياسات نفسها في المدى المنظور.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2019–2021 (بالمليون دولار)

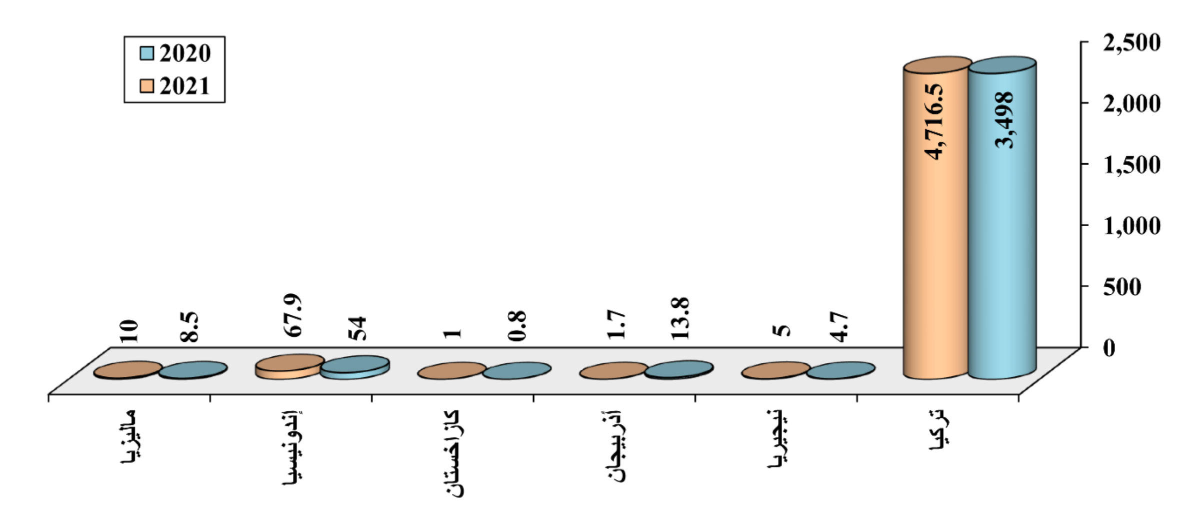
البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019
تركيا	1,839.4	1,430.8	1,757.6	4,716.5	3,498	3,208
نيجيريا	68.4	36	165.5	5	4.7	6.3
أذربيجان	112.5	199.3	113.9	1.7	13.8	0.8
كازاخستان	32.3	122.3	34	1	0.8	15.5
إندونيسيا	24.4	22.2	30.5	67.9	54	43.7
ماليزيا	8.7	6.9	3.4	10	8.5	16.9

ملاحظة: أرقام سنة 2021 تقديرية بناء على الأشهر الأحَدَ عشر الأولى من السنة.

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2020–2021 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2020–2021 (بالمليون دولار)



تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

عرفت البيئة الدولية خلال السنتين 2020 و2021 عدداً من التطورات التي لها تأثير على الموضوع الفلسطيني وتداعياته:

1. استمرار تداعيات الكورونا، وما تسببت فيه من تراجع لقيمة المساعدات الدولية لفلسطين بمعدل 68.7%، نظراً لانصراف جزء من المساعدات الدولية لمواجهة تداعيات الجائحة.
2. الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي نظر له الإسرائيليون بنظرة سلبية لاعتقادهم بأنه يؤثر على التوازن الدولي في الإقليم، خصوصاً في مواجهة محور المقاومة بشكل عام، ونظراً لأن هذا التطور هو تجسيد للرؤية الأمريكية الاستراتيجية التي تعطي منطقة المحيط الهادي أولوية قصوى قياساً ببقية الأقاليم الجيوسياسية بما فيها الشرق الأوسط. ولعل ذلك غير منفصل عن القرار الأمريكي في كانون الثاني/ يناير 2021 بنقل "إسرائيل" من التبعية للقيادة الأوروبية إلى القيادة المركزية للقوات الأمريكية كاسترضاء للجانب الإسرائيلي.
3. عرفت السنتان 2020 و2021 استمراراً للدور التقليدي للجنة الرباعية والأمم المتحدة في عدم القبول بأغلب السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967، ومساندة جهود وقف إطلاق النار بعد معركة سيف القدس من ناحية. كما شهدت استمراراً للمراوحة في السياسات الأوروبية والروسية والصينية واليابانية تجاه الموضوع الفلسطيني من حيث التمسك بقرارات "الشرعية الدولية"، ولكن دون اتخاذ أي إجراءات فعلية ملموسة ضدّ السياسات الإسرائيلية، أو تطوير هذه الجهات لعلاقاتها مع الطرف الفلسطيني، بل إن بريطانيا التحقت بسياسات الاتحاد الأوروبي (بعد البريكسيت) لتؤكد تصنيفها لحركة حماس كحركة "إرهابية".
4. على الصعيد الإفريقي، كان التطور الأكثر إثارة للانتباه هو قبول أمانة الاتحاد الإفريقي لـ"إسرائيل" كعضو مراقب في الاتحاد، وهو مطلب فشلت "إسرائيل" في تحقيقه عدة مرات، وهناك محاولات تقودها الجزائر لإلغاء هذا الموقف الإفريقي، والذي اتكأ في بعض مبرراته على اتساع قاعدة الاعتراف العربي بـ"إسرائيل".
5. أما الجانب الآخر في المجتمع الدولي، والمتمثل في اتجاهات الرأي العام الدولي، يلاحظ استمرار التزايد في التعاطف الشعبي مع الموقف الفلسطيني في أغلب دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، وهو ما يتضح في نتائج استطلاعات الرأي العام الدولي أو بيانات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى جانب استمرار تطور دور حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس).

أما على صعيد الآفاق المستقبلية، فيمكن رصد الاتجاهات التالية:

1. من المتوقع أن يستمر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية وبمعدل 145 دولة تقريباً من أصل 193 دولة في القرارات الدورية المتعلقة بفلسطين. أما في مجلس الأمن فعلى الرغم من وجود أغلبية دائمة لصالح فلسطين إلا أن الفيتو الأمريكي جاهز دائماً لإسقاط أي قرار لا يتوافق مع معاييره أو مع المصالح الإسرائيلية الأساسية.
2. إن الاتجاه العام للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني أو لوكالة الأونروا يشير إلى تراجع خطير خصوصاً من الذين يسهمون في المساعدات من الأجانب والعرب. ويتعزز هذا التوجه باتساع قاعدة المجتمعات المختلفة في العالم التي بحاجة للمساعدة الاقتصادية. كما أن اتساع مسار التطبيع، وتزايد الضغوط على الفلسطينيين لمحاولة فرض مسار تسوية دون تطلعاتهم بكثير، يدخل في هذا الإطار.
3. إذا استثنينا ضغوط الرأي العام الدولي على "إسرائيل"، فإن الضغوط الدولية عليها ما تزال تدور في دائرة "العتاب واللوم" بعيداً عن أيّ إجراءات فعلية ضاغطة. فالولايات المتحدة بإدارتها الجديدة لم تقدم على أي تراجع عن كل الخطوات العميقة التي اتخذها ترامب لصالح "إسرائيل"، بل إنها تشجع الاستمرار في أغلبها، فإذا أضفنا لذلك استمرار أوروبا في سياستها التقليدية خصوصاً القوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي، ثم أضفنا استمرار النزعة البراجماتية الصينية والروسية إلى ذلك كله، فإن هناك صعوبة كبيرة في إقناع الحكومة الإسرائيلية الحالية أو القادمة على تقديم تنازلات ذات أهمية تغري الفلسطينيين للتفاوض ثانية، خصوصاً مع اختلال موازين القوى لصالح الطرف الصهيوني، وتزايد التطبيع العربي مع "إسرائيل"، وتزايد وزن اليمين الإسرائيلي في هيئات صنع القرار الإسرائيلي.
4. يبدو أن المجتمع الدولي الرسمي، في معظمه، أقرب إلى عدم قبول تمسك الفلسطينيين بالمقاومة المسلحة، وهو ما يعني أن الضغوط على حركات المقاومة خصوصاً في غزة ستتواصل عبر الضغط العسكري الإسرائيلي المدعوم بالفيتو الأمريكي، والامتناع غالباً عن التصويت لأغلب الدول الأوروبية في أحسن الاحتمالات، واقتصار الموقف الإقليمي والمجتمع الدولي على المساندة الإنسانية وفي حدود أضيق كما أشرنا، ولعل بيانات أغلب الدول الكبرى الخاصة بانتقاد الهجمات الصاروخية الفلسطينية على "إسرائيل" تعزز هذا التصور.
5. إن تطبيق "إسرائيل" لاتفاقيات "أبراهام" مع عدد من الدول العربية سيتم في الموضوعات التي تهم "إسرائيل"، لكنها لن تلتزم بتجميد الضم للمستوطنات في وادي الأردن كما وعد بنيامين نتنياهو،

وردّدته دولة الإمارات. وقد تتوالى بيانات مجلس الأمن واللجنة الرباعية على إدانة هذه الخطوات دون أن يتوازى مع ذلك أيّ إجراءات فعلية.

6. إن احتمالات التغير في القيادة الفلسطينية أمر وارد خلال السنتين القادمتين، وستحاول الولايات المتحدة أن تلعب دوراً مهماً في تحديد من يقع عليه الاختيار للرئاسة، كما جرى خلال مرض ياسر عرفات أو بعد وفاته.
7. من المتوقع تزايد التعاطف الشعبي مع الموقف الفلسطيني في أغلب دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما استمرت فعاليات العمل الفلسطيني المقاوم.
8. من المتوقع أن يتزايد الضغط الإسرائيلي لإفشال وتحييد جركات مقاطعة "إسرائيل" BDS، غير أنه من المتوقع لهذه الحركات أن تتابع نشاطها وفعالياتها.
9. ثمة احتمال لزيادة التوجه الإسرائيلي نحو العمل على تسريع وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين من خلال حملات إعلامية منسقة، وتركيزها على دعامتين في هذا الاتجاه:
   أ. معاداة السامية خصوصاً في الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
   ب. الربط بين "الإرهاب"، أينما كان، وبين التنظيمات الإسلامية.

Summary

of

The Palestine Strategic Report

2020 - 2021







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت